المركز الوطني
للإحصاء
و المعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان

ملامح الإقتصاد العماني

ديسمبر ٢٠١٧

العدد : الأول

المركز الوطني
للإحصاء
و المعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان

ملامح الإقتصاد العماني

ديسمبر ٢٠١٧

العدد : الأول

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٥

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية ٧

١. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام ٢٠١٦م ٧

٢. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية ٧

٣. التطورات في سوق النفط الدولية ٨

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة ٩

١. الناتج المحلي الإجمالي ١٠

٢. المالية العامة ١٢

٣. القطاع النقدي ١٤

٤. سوق مسقط للأوراق المالية ١٦

٥. الاستثمار الأجنبي المباشر ١٧

٦. السياحة ١٩

٧. الأسعار ٢٠

- الرقم القياسي لأسعار المنتجين ٢٠

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ٢١

٨. التجارة الخارجية ٢٢

٩. ميزان المدفوعات ٢٤

١٠. سوق العمل والتشغيل ٢٥

مقدمة

في ظل التغيرات المستمرة والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم تبرز الحاجة الى متابعة هذه التغيرات وتسليط الضوء على تأثيراتها محليا. ويأتي هذا التقرير السنوي (ملامح الاقتصاد العماني) في سياق تتبع الوضع الاقتصادي العام في السلطنة خلال عام عبر عدة موضوعات ومؤشرات رئيسية أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والمؤشرات النقدية، والتضخم، والتبادل التجاري.

ويهدف التقرير الى التعرف على ملامح الاقتصاد في الدولة بصورة موضوعية وبشفافية محايدة اعتمادا على البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة، كما يستند ذلك الى اهم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية في رصد التغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية من جهة واستعراض أهم التوقعات الاقتصادية وفق اراء الخبراء والمختصين.

ومنهجيا، يستند تحليل الوضع الاقتصادي في السلطنة على مقارنة مختلف المؤشرات الاقتصادية لآخر عامين، مع تناول السلاسل الزمنية الممتدة لخمس أعوام متى ما أمكن ذلك.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية

١. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام ٢٠١٦م

- سجل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٦م نمواً بلغ نحو ٣,٢٪ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي[١]، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة نموا بمعدل ١,٧٪، والاقتصادات الصاعدة والنامية بمعدل ٤,٣٪. وشهد حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات نمواً بنحو ٢,٣٪ خلال نفس العام.
- أما على مستوى الدول العربية، فتشير تقديرات صندوق النقد العربي[٢] إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لنحو ٢,١٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٣,١٪ في عام ٢٠١٥م. وبلغ معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ١,٩٪ خلال نفس العام.

٢. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية

- من المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي العالمي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م حسب توقعات صندوق النقد الدولي[٣]، حيث يتوقع أن ينمو الناتج العالمي بمعدل ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧م و٣,٦٪ في عام ٢٠١٨م.
- تشير التوقعات الى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل ٢٪ في عام ٢٠١٧م و١,٩٪ في عام ٢٠١٨م، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة نحو ٢,١٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م. كما يتوقع أن تحقق منطقة اليورو نمواً بنحو ١,٩٪ و١,٧٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي.
- من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الصاعدة والنامية تحسناً مستمراً في النشاط الاقتصادي حيث يتوقع ان يرتفع النمو من ٣,٤٪ في عام ٢٠١٦م الى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٧م و٤,٨٪ في عام ٢٠١٨م. ويعزى النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية بشكل رئيسي الى التحسن التدريجي في أوضاع كبرى البلدان المصدرة للسلع الأولية بعد الركود الذي شهدته في عامي ٢٠١٥،٢٠١٦م، والذي يعود إلى تراجع أسعار السلع الأولية.
- أما بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلك في عام ٢٠١٧م، فمن المتوقع أن يبلغ ١,٩٪ في الاقتصادات المتقدمة، و٤,٥٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية.
- من المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل ٤٪ في عام٢٠١٧م و٣,٩٪ في عام ٢٠١٨م.

---

١ المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠١٧، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

٢ المصدر: صندوق النقد العربي، ابريل ٢٠١٧، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

٣ المصدر السابق.

الجدول رقم (١): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية العالمية[٤] ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٥]

البيان	السنوات		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الناتج العالمي	٣,٢	٣,٥	٣,٦
– الاقتصادات المتقدمة	١,٧	٢	١,٩
– الاقتصادات الصاعدة والنامية	٤,٣	٤,٦	٤,٨
– دول مجلس التعاون	١,٩	١,٧	٢,٢
أسعار المستهلكين (التضخم)			
– الاقتصادات المتقدمة	٠,٨	١,٩	١,٨
– الاقتصادات الصاعدة والنامية	٤,٣	٤,٥	٤,٦
– دول مجلس التعاون	٢,٩	٢,٩	٣,٧
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)			
– نفطية	١٥,٧-	٢١,٢	٠,١
– غير نفطية	١,٨-	٥,٤	١,٤-

- وعلى صعيد دول مجلس التعاون، تشير توقعات صندوق النقد العربي إلى استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة خلال العام الجاري ليسجل ١,٧٪، مما يعكس تأثير اتفاق الدول المنتجة للنفط (أوبك) بخفض كميات انتاج النفط، واستمرار تأثير بعض القطاعات غير النفطية بتداعيات ضبط أوضاع المالية العامة. في المقابل، تشير التوقعات إلى تحسن النمو في عام ٢٠١٨م ليصل إلى نحو ٢,٢٪.
- أما بالنسبة لتوقعات التضخم في دول المجلس، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي ٢,٩٪ خلال عام ٢٠١٧م، وأن يرتفع إلى حوالي ٣,٧٪ في عام ٢٠١٨م، وذلك نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية من يناير ٢٠١٨م على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- أما على مستوى السلطنة، يتوقع صندوق النقد العربي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في السلطنة نحو ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨م، ويعزى ذلك إلى استمرار النمو للقطاعات غير النفطية والتي من المتوقع أن يتجاوز نموها ٤٪ خلال عامي ٢٠١٧م و٢٠١٨م.
- من المتوقع ان يرتفع معدل التضخم في السلطنة من ١,١٪ في عام ٢٠١٦م إلى نحو ١,٤٪ في عام ٢٠١٧م و١,٧٪ في عام ٢٠١٨م.

٣. التطورات في سوق النفط الدولية

- من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو ٢٠٪ في العام الحالي لتصل إلى ٥١,٢ دولار/برميل، أما في عام ٢٠١٨م، يتوقع أن ترتفع الأسعار بنحو ٤٪ لتصل إلى ٥٣,٢ دولار/ برميل.
- تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[٦] الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام للمنظمة خلال العام

٤ المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠١٧، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

٥ المصدر: صندوق النقد العربي، ابريل ٢٠١٧، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

٦ المصدر : (أوبك)، اغسطس ٢٠١٧، تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط الشهري لسوق النفط.

الحالي ليصل إلى ٣٢,٤ مليون برميل يوميا خلال ٢٠١٧ بمعدل ٤٠٠ ألف برميل يوميا مقارنة بعام٢٠١٦م، وأن يبقى الطلب العالمي للنفط الخام (أوبك) على نفس المستوى في عام ٢٠١٨م.

- من المتوقع أن يصل الطلب على النفط من خارج (أوبك) إلى ٥٧,٧٧ مليون برميل يومياً، وأن يرتفع في عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٥٨,٨٧ مليون برميل يوميا.
- وتشير التوقعات إلى أن إجمالي الطلب العالمي على النفط سيبلغ نحو ٩٦,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧م، فيما سيشهد زيادة في عام ٢٠١٨م ليصل الى ٩٧,٧٧ مليون برميل يوميا.

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة

ملخص ملامح الاقتصاد العماني في عام ٢٠١٦م

معدل الانخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٣	الارتفاع في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٢,٦
المتوسط السنوي لسعر النفط الخام في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٥٦,٥ دولار للبرميل في العام السابق.	٤٠,١ دولار / برميل	عجز الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٦م.	٥٣٠٠ مليون ريال عماني
الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪١٣,٣	الانخفاض في إجمالي الانفاق العام بالدولة في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٥,٨
إجمالي الفائض في الميزان التجاري في عام ٢٠١٦م.	١٣٩٥,١ مليون ريال عماني	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠١٦م.	٪٥٦,٧
الانخفاض في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٢٣,٢	الانخفاض في إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٢٠,٢
الارتفاع في السيولة المحلية (م ٢) في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪١٨,٤	متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض في عام ٢٠١٦ م.	٪٤,٨
الارتفاع في المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.	٪٧	اجمالي إيرادات الفنادق في عام ٢٠١٦م، مرتفعة بنحو ١,٨٪ عن العام السابق.	٢٣٠,٨
معدل التضخم في عام ٢٠١٦م.	٪١,١	إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص في عام ٢٠١٦م، مقارنة بنحو ١,٧ مليون في العام السابق.	١,٨ مليون عامل

١. الناتج المحلي الإجمالي

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسلطنة، ارتفاعاً بنسبة ٥,٤٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، مسجلاً نحو ٢٩ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٢٧,٤ مليار ريال عماني في العام السابق. في المقابل، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً للسنة الثانية على التوالي حيث انخفض بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠١٥م و٣٪ في عام ٢٠١٦م، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط والذي بدأ منذ منتصف عام ٢٠١٤م. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو ٣١,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م، إلى ٢٥,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م.

٨,٦٪

الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٦م ليصل الى نحو ٥,٨ ألف ريال عماني.

الشكل رقم (١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (٢٠١٢ -٢٠١٦م)

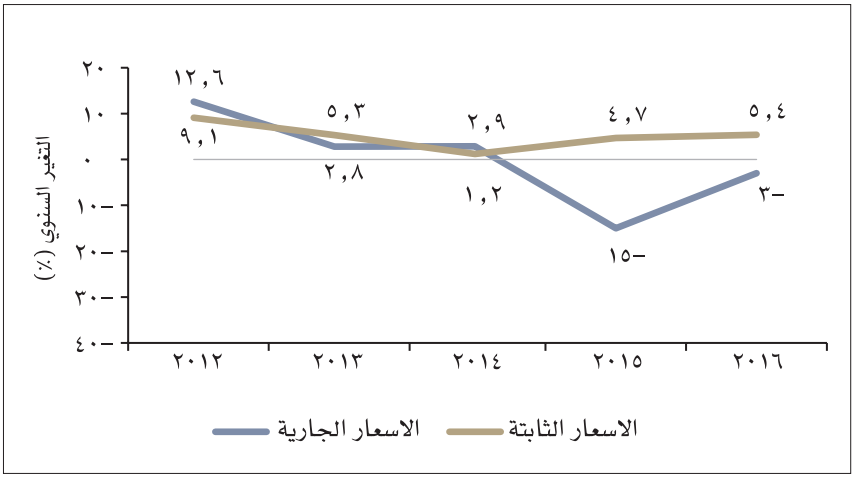

- شهدت القيمة المضافة للأنشطة النفطية انخفاضاً بنحو ٢٠,٧٪ في عام ٢٠١٦م، مقارنة بالعام السابق لتصل الى ٧ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٨,٨ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م، نتيجة انخفاض القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة ٢٤,٤٪. ويعزى الانخفاض في القيمة المضافة للنفط الخام في عام ٢٠١٦م إلى انخفاض متوسط سعر النفط العماني الخام بنسبة ٢٩٪ مقارنة بالعام السابق ليصل إلى ٤٠,١ دولار / برميل و في المقابل، ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للنفط من ٩٨١,١ ألف برميل في عام ٢٠١٥م الى نحو ١ مليون برميل في عام ٢٠١٦م، إلا أنه عاد لينخفض في عام ٢٠١٧م نتيجة تعهد السلطنة بخفض إنتاجها من النفط بمقدار ٤٥ ألف برميل يوميا اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٧م. في المقابل، سجلت القيمة المضافة للغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو ١,٢ مليار ريال عماني.

٢٧٪

مساهمة الأنشطة النفطية في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٤٦,٤٪ في عام ٢٠١٤م.

الشكل رقم (٢) : إنتاج وأسعار النفط الخام العماني خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦م).

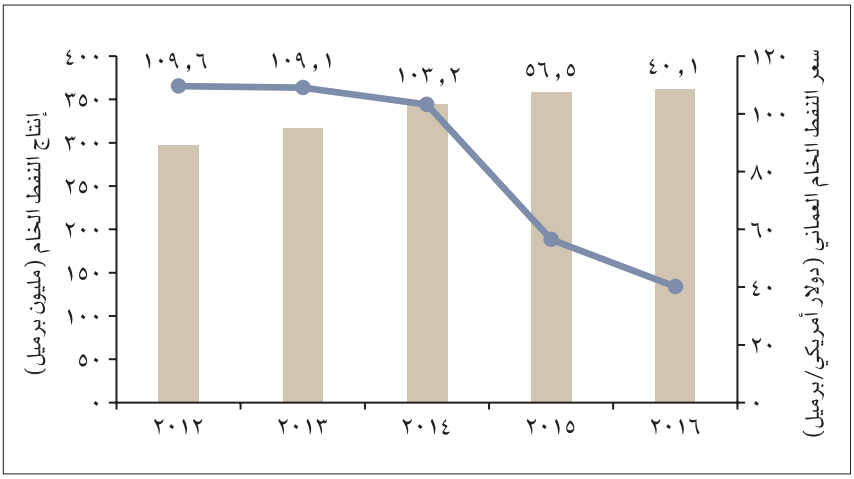

٩٩٠

ألف برميل

متوسط الإنتاج اليومي في عام ٢٠١٧ بمتوسط سعر ٥٥ دولار/ برميل، وفق تقديرات الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠).

- سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنحو ٢,٦٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى ١٩,٧ مليار ريال عماني مقارنة بـ ١٩,٢ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الزراعة والأسماك بنسبة ٩,٣٪، والأنشطة الخدمية بنسبة ٤,٧٪، بينما شهدت الأنشطة الصناعية انخفاضاً بنسبة ٢,٩٪ خلال تلك الفترة.

الشكل رقم(٣) : مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦م)

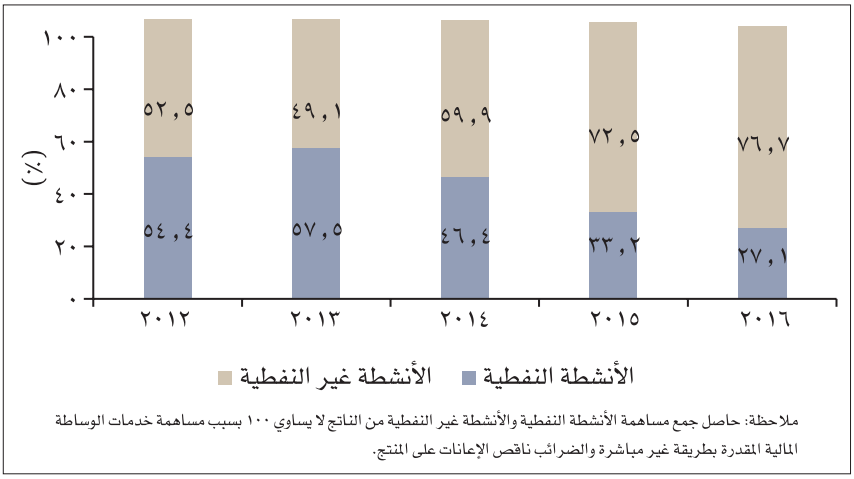

ملاحظة: حاصل جمع مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية من الناتج لا يساوي ١٠٠ بسبب مساهمة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة والضرائب ناقص الإعانات على المنتج.

٧٠٪

مساهمة الأنشطة الخدمية في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام ٢٠١٦م.

- ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية لنحو ١٣,٨ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م، مقارنة بنحو ١٣,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م نتيجة ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة ١٢,٥٪، والأسر الخاصة التي تعين أفرادا لإدارة الأعمال المنزلية بنسبة ١٠,٧٪، ونشاط الصحة بنسبة ١٠,٤٪، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية

والشخصية الأخرى بنسبة ٩,٨٪، ونشاط التعليم بنسبة ٦,٧٪. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية ونشاط الفنادق والمطاعم ونشاط الوساطة المالية بنسبة ٦,١ ٪ و٤,٦٪ و٤,٢٪ على التوالي. في المقابل، انخفضت القيمة المضافة لنشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٧٪، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤,١٪، خلال تلك الفترة.

- في المقابل، شهدت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية انخفاضاً بنحو ٢,٩٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق لتصل الى نحو ٥,٤ مليار ريال عماني. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة ١٤,٦٪، بينما ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الانشاءات بنسبة ١٠,٥٪، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٦,٦٪، ونشاط امدادات الكهرباء والمياه بنسبة ٥,٧٪.

الشكل رقم (٤) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٦م

٢. المالية العامة

- تأثرت الموازنة العامة للدولة بشكل كبير بالانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي بدأ منذ منتصف عام ٢٠١٤م، ولا زال مستمراً حتى الآن حيث سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً مالياً بلغ ٥,٣ مليار ريال عماني، مرتفعاً بنسبة ٦٠,٦٪ عن العجز المقدر حسب الموازنة، ويعتبر أعلى عجز مسجل حتى الآن.

- بلغت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٦م نحو ٢٠,٦٪ مقارنة بنحو ١٧,٥٪ في العام السابق. ولسد العجز في ميزانية الدولة، فقد قامت الحكومة باللجوء إلى الاقتراض الخارجي والذي ساهم بنحو ٧٣٪ من تمويل العجز، بينما تم تغطية النسبة المتبقية من الاحتياطات المالية.

الشكل رقم (٥) : بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٧م)

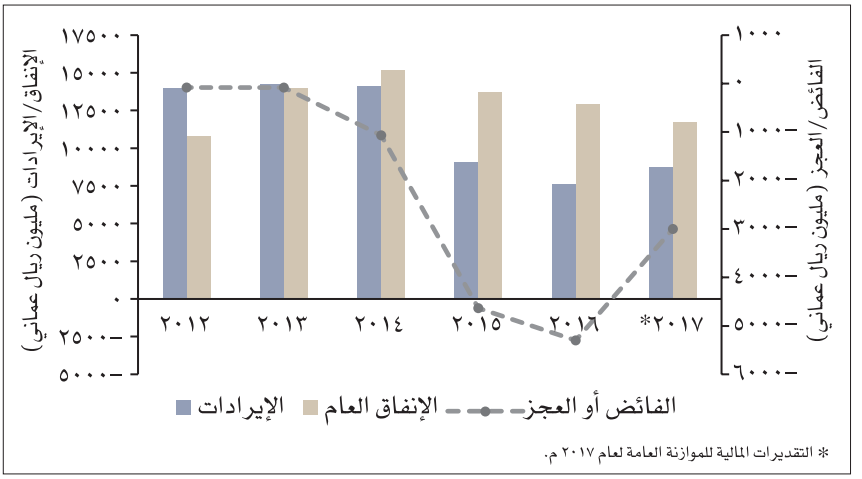

* التقديرات المالية للموازنة العامة لعام ٢٠١٧ م.

- سجلت الإيرادات العامة للدولة انخفاضاً بنحو ١٦,١٪ في عام ٢٠١٦م لتبلغ نحو ٧,٦ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٩,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي إيرادات النفط بنسبة ٣٥,٤٪، وضريبة الدخل على الشركات بنسبة ١٤٪. في المقابل، ارتفعت الايرادات الاخرى بنسبة ٣٩,٧٪، والضريبة الجمركية بنسبة ٢٨,٧٪، كما ارتفعت الايرادات الرأسمالية بنسبة ١٣٪، وايرادات الغاز الطبيعي بنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

- وبالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية إلا أنها ما زالت تساهم بنحو ٦٨,٢٪ من إجمالي الايرادات في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٧٨,٧٪ في العام السابق. وقد انخفضت الإيرادات النفطية من نحو ٧,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م إلى نحو ٥,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام ٢٠١٤م.

- شهد إجمالي الإنفاق العام للسلطنة في عام ٢٠١٦م انخفاضاً بنسبة ٥,٨٪ مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو ١٢,٩ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٣,٧ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى الانخفاض في المساهمات والدعم بنسبة ٤٥,٩٪، والمصروفات الاستثمارية بنسبة ١١,٧٪. كما انخفضت المصروفات الجارية بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

- يعزى الانخفاض في المساهمات والدعم في عام ٢٠١٦م بشكل رئيسي إلى انخفاض دعم المنتجات النفطية بنحو ٩٦,٤٪، ودعم السلع الغذائية بنحو ٤٤,٢٪ مقارنة بالعام السابق.

- وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الإنفاق العام، إلا أن المصروفات الجارية ارتفعت بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٦م بعد التراجع الذي شهدته في عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٦٪. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مصروفات الدفاع والأمن بنسبة ٥,٣٪، والفوائد على القروض بنسبة ٢٧١٪ نتيجة ارتفاع مستوى الدين اللازم لتمويل العجز في الميزانية العامة.

٦٣٪

الانخفاض في متوسط سعر برميل النفط في عام ٢٠١٦م مقارنة بالسعر المحقق في عام ٢٠١٤م.

OMR

٩,٣

مليار

ريال عماني

اجمالي المصروفات الجارية في السلطنة في عام ٢٠١٦م.

- بلغت الزيادة في رصيد الدين الحكومي نحو ٦,٥ مليار ريال عماني خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م)حيث بلغ الدين الحكومي في نهاية عام ٢٠١٦م نحو ٨ مليار ريال عماني، ونتيجة لارتفاع الدين وتراجع حجم الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي من ٩,٤٪ في عام ٢٠١٤م إلى ٣١,٤٪ في عام ٢٠١٦م.

٣. القطاع النقدي

- شهدت السيولة المحلية (م٢) تباطؤ في النمو حيث ارتفعت بنحو ١,٨٪ فقط في عام ٢٠١٦م مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في عام ٢٠١٥ و٢٠١٤ والبالغة ١٠٪ و١٦,٣٪ على التوالي. وقد سعى البنك المركزي العماني إلى تعزيز وضع السيولة لدى البنوك بما يكفل تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف القطاعات من خلال السماح للبنوك التجارية باحتساب استثماراتها في سندات التنمية الحكومية وأذون الخزينة والصكوك السيادية ضمن الاحتياطات النقدية وبحد أقصى ٢٪ من إجمالي الودائع وذلك اعتباراً من إبريل ٢٠١٦م، مع بقاء نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي التي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ثابتة عند ٥٪ [٧]. الأمر الذي أدى إلى توفير سيولة إضافية لدى البنوك، وبالتالي ساهم في تعزيز مصادر الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك.
- بلغ عرض النقد بمعناه الضيق (م١) ما قيمته ٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مسجلاً انخفاضاً بنسبة ٧,٣٪ مقارنة بالعام السابق نتيجة انخفاض النقد المتداول لدى الجمهور بنحو ٦,٩٪، وإجمالي الودائع تحت الطلب بنحو ٧,٤٪.
- شهد إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ارتفاعا بنحو ٥,٢٪ في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢٠,٤ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٩,٤مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا إلى الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص بنسبة ٤,٩٪، وودائع القطاع الحكومي – الوزارات والهيئات الحكومية – بنسبة ١٠,١٪ بينما انخفض في المؤسسات العامة بنسبة ١١,٨٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.
- شهدت سرعة دوران النقد[٨] بمعناه الواسع (م٢) تراجعاً من ٢,٣ في عام ٢٠١٤م إلى ١,٨ في عام ٢٠١٥م ثم إلى ١,٧ في عام ٢٠١٦م، مما يدل على تراجع عدد مرات دوران الأرصدة النقدية في الاقتصاد.
- ارتفع إجمالي الائتمان (القروض) بنسبة ٧,٦٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ١٩,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ١٨,٣ مليار ريال عماني في العام السابق. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي –الوزارات والهيئات الحكومية–بنسبة ٧٨٦٪، والقطاع الخاص بنسبة ٨,٢٪ بينما انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة ٥,٦٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.
- وتعتبر القروض الشخصية هي المحرك الرئيسي للائتمان المصرفي حيث شكلت نحو ٤٠٪ من إجمالي الائتمان المصرفي في عام ٢٠١٦م وبلغت نحو ٧,٩ مليار ريال عماني، مرتفعة بنسبة ٧,٧٪ مقارنة بالعام السابق.

---

٧ المصدر: البنك المركزي العماني، ٢٠١٦م، التقرير السنوي.

٨ سرعة دوران النقد هي مؤشر اقتصادي يقيس عدد مرات تداول النقد في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقد بمعناه الواسع.

الشكل رقم (٦): النمو في السيولة المحلية وإجمالي القروض والقروض الشخصية

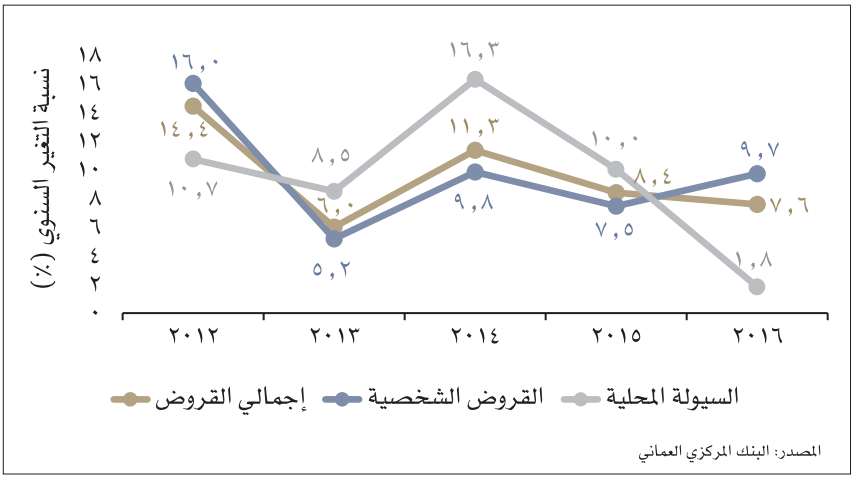

المصدر: البنك المركزي العماني

- أما بالنسبة للبنوك المتخصصة، فقد ارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية في عام ٢٠١٦م بنحو ١٠,٩٪ لتبلغ نحو ٥١,٣ مليون ريال عماني مقارنة بنحو ٤٦,٣ مليون ريال عماني في العام السابق. في المقابل، انخفضت القروض الممنوحة من بنك الإسكان في عام ٢٠١٦م بنسبة ٨,١٪ مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو ٧٢,٦ مليون ريال عماني.
- سجل متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض الاسمي ارتفاعاً بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، ليسجل نحو٤,٨٪، مقارنة بنحو٤,٥٪ في عام ٢٠١٥م. أما متوسط سعر الفائدة الحقيقي – متوسط سعر الفائدة الاسمي ناقصا منه التضخم – فقد انخفض من ٤,٤٪ في عام ٢٠١٥م إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠١٦م.

٤٥٪

من القروض الممنوحه من بنك التنمية العماني كانت لنشاط الصناعات في عام ٢٠١٦م.

الشكل رقم (٧): متوسط سعر الفائدة الاسمي والحقيقي على إجمالي القروض

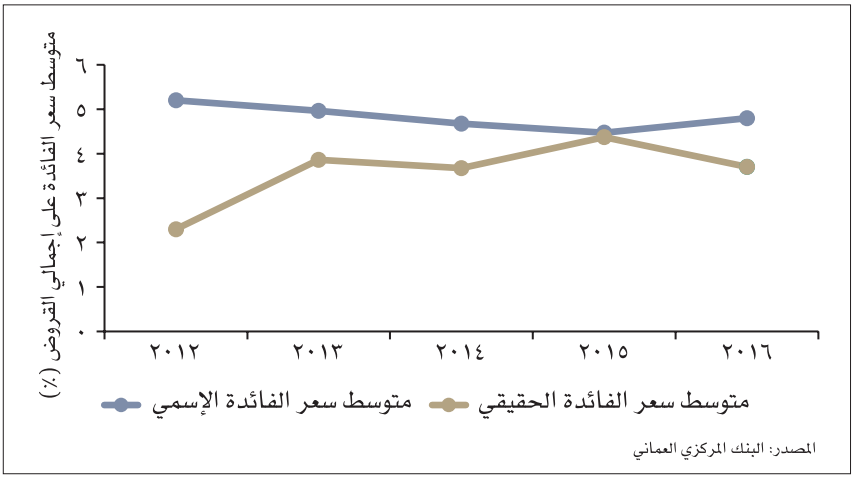

المصدر: البنك المركزي العماني

- ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال العماني بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ١٠٧,٣ نقطة مقارنة بنحو ١٠٥,٢ نقطة في عام ٢٠١٥م، مما يشير إلى ارتفاع القيمة الشرائية للريال العماني. والجدير بالذكر أن السلطنة منذ عام ١٩٧٣م تتبنى نظام سعر الصرف الثابت للريال العماني مع الدولار الأمريكي، الذي يعتبر أهم عملات العالم وأكثرها تداولاً في التجارة الدولية.

٤. سوق مسقط للأوراق المالية

- كان الطابع الإيجابي هو الطابع الغالب على أداء الأسواق المالية العالمية في عام ٢٠١٦م، وخاصة في الأسواق الامريكية والتي حققت نسب نمو قياسية، حيث بلغ متوسط نمو مؤشرات الأسواق الامريكية نحو ١٠,٢٪. أما بالنسبة لأداء الأسواق الأوروبية في عام ٢٠١٦م فقد كان متباينا، ففي الوقت الذي حقق فيه كل من السوق الروسي والبريطاني نسب نمو كبيرة بلغت ٢٦,٨٪ و١٤,٤٪ على التوالي، تراجعت بشكل كبير أسواق كل من إيطاليا وسويسرا والدانمارك.

- أما الأسواق المالية العربية، فقد نمت بنحو ١١,٧٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق. وفيما يتعلق بأداء الأسواق المالية الخليجية والتي تحتل الوزن النسبي الأكبر بين الأسواق المالية العربية، فقد بلغ متوسط نسبة النمو نحو ٤,٥٪ تصدرها سوق دبي المالي وتلاه سوق مسقط للأوراق المالية، إلا أن الأداء لم يختلف كثيرا عن العام السابق[٩].

الشكل رقم (٨): أداء الأسواق الخليجية لعام ٢٠١٦م

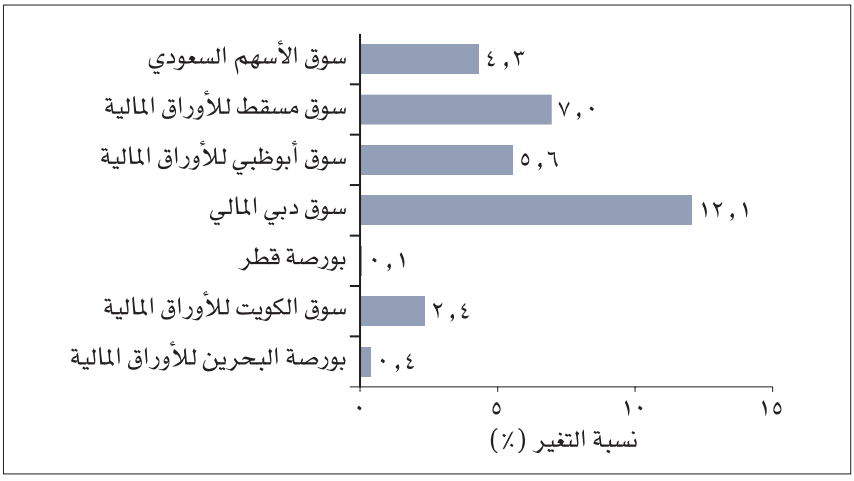

- شهد مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية ارتفاعًا بنحو ٧٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م ليصل إلى ٥٧٨٢,٧ نقطة. وارتفع مؤشر السوق الشرعي بنحو ١,٦٪ في عام٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

- انخفضت قيمة التداول في سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٦م بنحو ٣١٪ مقارنة بالعام السابق، حيث انخفضت من ١,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م إلى ٩٥٩ مليون ريال

٩ المصدر: التقرير السنوي لسوق مسقط للأوراق المالية ٢٠١٦م.

عماني في عام ٢٠١٦م. وتشير نسب التملك في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق إلى أن العمانيين يمتلكون نحو ٧٢٪ بينما يمتلك غير العمانيين نحو ٢٨٪ ويمثل الخليجيون ١٤٪ منهم.

- أما على مستوى المساهمة القطاعية، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة التداول حيث حقق نحو ٥١,٧٪ من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠١٦م، يليه قطاع الخدمات بنحو ٢٩,٢٪، و قطاع الصناعة بما نسبته ١٧,٧٪. أما السندات، فقد شكلت نحو ١,٤٪ فقط من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠١٦م.

٪١٨,٤

الارتفاع في مؤشر القطاع المالي في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (٩): مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية

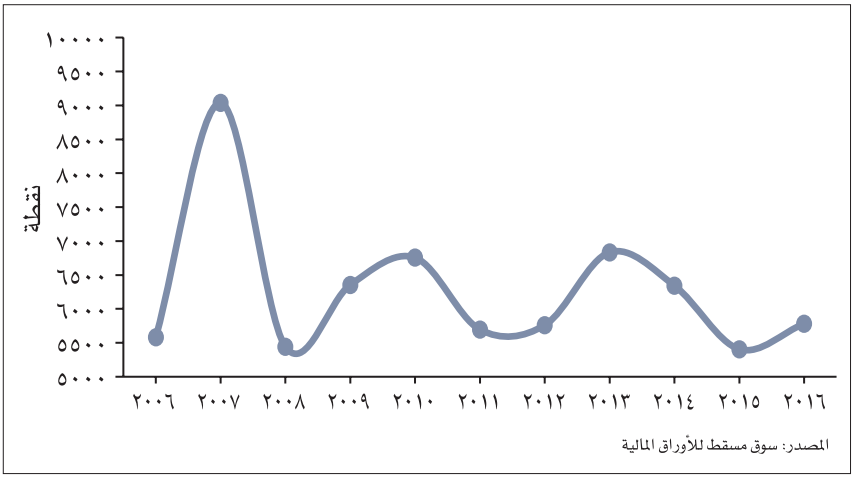

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

٥. الاستثمار الأجنبي المباشر

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م نحو ٧,٤ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٦,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م. وبلغ حجم التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م حو الي ٧١٧,٥ مليون ريال عماني.

٪٢٨,٨

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٢٤,٩٪ في عام ٢٠١٥م.

- وبالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م، فقد استحوذ نشاط استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيمة بلغت نحو ٣,٥ مليار ريال عماني، حيث ساهم بنسبة ٤٨٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الثانية مساهما بنحو ١٧,٣٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيمة بلغت نحو ١,٣ مليار ريال عماني. وساهم كل من نشاط الصناعات التحويلية الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنحو ١٣,٥٪ و٨,٦٪ على التوالي.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام٢٠١٦م، حيث بلغ إجمالي استثماراتها نحو ٣,٢ مليار ريال عماني، تليها دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية وبإجمالي استثمارات مباشرة بلغت ٨٨٧,١

مليون ريال عماني. وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من مملكة البحرين ودولة الكويت وقطر مجتمعة حوالي ٩٦٢,٧ مليون ريال عماني من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة الى نهاية عام ٢٠١٦م.

الشكل رقم (١٠): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والنشاط لعام ٢٠١٦م (مليون ريال عماني)

حسب الدول

المملكة المتحدة	٣١٨٢,٧
دولة الامارات العربية المتحدة	٨٨٧,١
دولة الكويت	٣٩٠,٧
مملكة البحرين	٢٩٧,١
الولايات المتحدة الامريكية	٢٨٣,١
دولة قطر	٢٧٤,٩
سويسرا	٢٣٧,٨
الهند	٢٢٨,٥
الهند	١٧٠,٠

حسب النشاط

استخراج النفط والغاز	٣٥٣٧,٩
الوساطة المالية	١٢٧٥,٥
الصناعة التحويلية	١٠٠١,٢
الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	٦٣٢,٢
اخرى	٩٤٤,٤
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٦	٧٣٩١,١

٦. السياحة

- شهدت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م انخفاضاً بسيطاً مقارنة بالعام السابق حيث بلغت نحو ٢,٧٥٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٢,٨١٪ في عام ٢٠١٥م. فقد انخفضت القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة بنحو ٧٪ مقارنة بالعام السابق.
- سجل الميزان السياحي[١٠] عجزاً بنحو ١٧١,٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦م، إلا أن هذا العجز أقل عن العجز المسجل في العام السابق بنحو ٢٧,٥ مليون ريال عماني.
- ارتفع عدد الزوار الوافدون إلى السلطنة في عام ٢٠١٦م بنحو ١٩,٦٪ مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو ٣,٢ مليون زائر، مما أدى إلى ارتفاع إنفاق السياحة الوافدة بنحو ١٠,٣٪ مقارنة بالعام السابق.
- أما بالنسبة للسياحة المغادرة، فقد بلغ عدد الزوار المغادرون للسلطنة في عام ٢٠١٦م نحو ٥,٩ مليون زائر، بزيادة بلغت ٤٧٨ ألف زائر مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي إنفاق السياحة المغادرة نحو ٤٩٠,٣ مليون ريال عماني مرتفعة بنحو ٠,٥٪ فقط عن العام السابق.
- بلغ عدد زوار السفن السياحية في السلطنة في عام ٢٠١٦م نحو ٢١٧ ألف زائر، مرتفعاً بنحو ٤٧٪ عن العام السابق. وبالنسبة للتوزيع النسبي للزوار حسب الجنسيات، فقد شكل الألمان نحو ٣٠٪ من إجمالي الزوار، والبريطانيون ١٧٪، ثم الايطاليون بنحو ١٢٪.

OMR

١٠١,٢

ريال عماني

متوسط إنفاق السائح الوافد إلى السلطنة في عام ٢٠١٦م مقابل ٨٣,١ ريال عماني للسائح المغادر.

الشكل رقم (١١): توزيع زوار السفن السياحية حسب الجنسيات في عام ٢٠١٦م

اجمالي زوار السفن السياحة في عام ٢٠١٦ (٢١٧) ألف زائر

اعلى خمس جنسيات

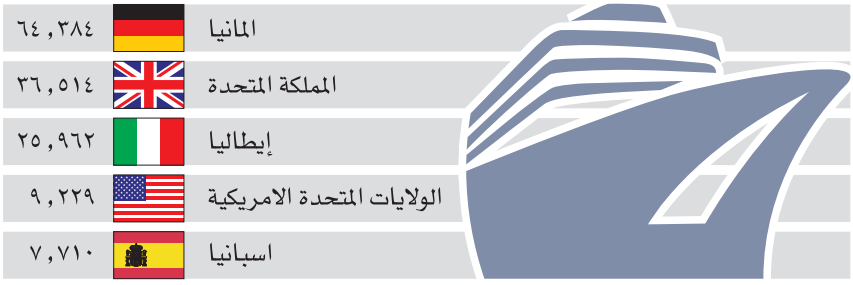

- بلغ عدد الفنادق في السلطنة ٣٤٠ فندقاً في عام ٢٠١٦م، بزيادة بلغت ٢٢ فندقاً مقارنة بالعام السابق. وتمثل الفنادق ذات فئة الخمس والأربع نجوم نحو ١٢,٤٪ من إجمالي الفنادق في السلطنة. ويبلغ عدد العاملين في فنادق السلطنة نحو ١٢,٤ ألف عامل، ٢٩٪ منهم عمانيون.
- سجل عدد نزلاء الفنادق في السلطنة في عام ٢٠١٦م ارتفاعاً بنحو ٢٢,٦٪ مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو ٣,٥ مليون نزيل، شكل العمانيون نحو ٤١,٧٪ منهم، والأوروبيون ٢٠٪، والآسيويون ١٨,٦٪، والخليجيون ١٠٪. وبلغت نسبة الإشغال في عام ٢٠١٦ حوالي ٤٧,٤٪ مقارنة بنحو ٤٦,٩٪ في العام السابق.

١٠ الميزان السياحي= إنفاق السياحة المغادرة – إنفاق السياحة الوافدة.

- شهدت إيرادات الفنادق في السلطنة في عام ٢٠١٦م ارتفاعاً بنحو ١,٨٪ مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو ٢٣٠,٨ مليون ريال عماني. وتمثل إيرادات الفنادق ذات فئة الخمس نجوم نحو ٤٣٪ من إجمالي إيرادات الفنادق.

الشكل رقم (١٢): تطور عدد نزلاء الفنادق والإيرادات

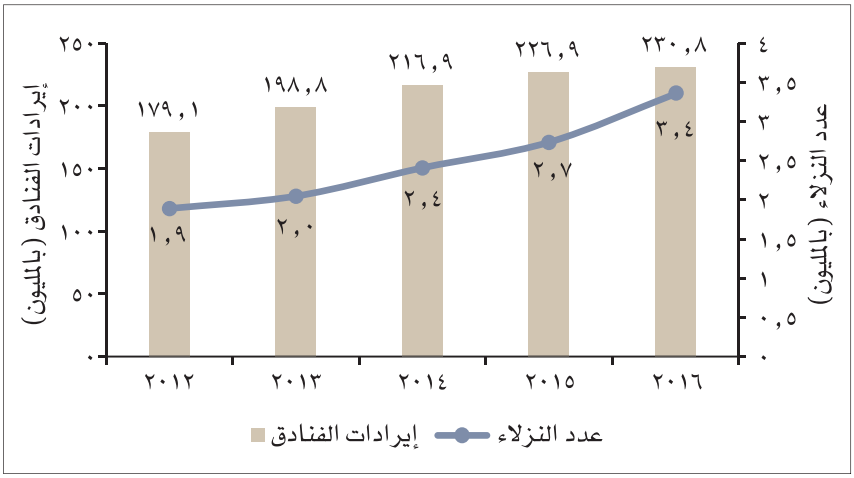

٧. الأسعار

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

- سجل المؤشر العام لأسعار المنتجين انخفاضًا بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م، إلا أن هذا الانخفاض كان أقل من الانخفاض المسجل في العام السابق والبالغ ٢٢,٧٪. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار كلاً من مجموعة منتجات النفط والغاز بنسبة ٢٢٪، ومجموعة المنتجات غير النفطية بنسبة ٥,٨٪.

- يرجع الانخفاض في أسعار مجموعة منتجات النفط والغاز إلى انخفاض أسعار منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة ٢٤,٥٪، وأسعار منتجات النفط المكرر بنسبة ٢,٢٪ خلال تلك الفترة. أما الانخفاض في أسعار مجموعة المنتجات غير النفطية فيرجع إلى انخفاض أسعار مجموعة الصناعة التحويلية بنسبة ٧,٨٪، وأسعار مجموعة التعدين والكهرباء والماء بنسبة ٠,٨٪.

- ساهمت مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بشكل رئيسي في انخفاض أسعار مجموعة الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٦م حيث انخفضت أسعارها بنسبة ١٨٪ مقارنة بالعام السابق. والجدير بالذكر أن هذا الانخفاض هو أعلى معدل انخفاض مسجل بعد الانخفاض في عام ٢٠٠٩م نتيجة الأزمة المالية العالمية والبالغ ٢٨,٧٪. كما انخفضت أسعار مجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة ٣,٦٪، وأسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات بنسبة ٢,٣٪ خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (١٣): التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

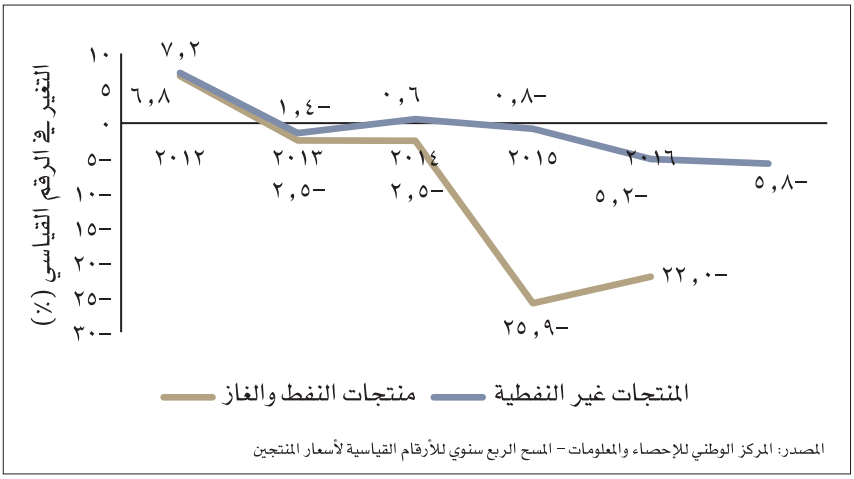

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – المسح الربع سنوي للأرقام القياسية لأسعار المنتجين

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

- سجلت السلطنة أقل معدل تضخم في عام ٢٠١٦م مقارنة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – لسنة الاساس المشتركة ٢٠٠٧م – بلغ نحو ٠,٨٪. في المقابل، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل تضخم في المنطقة وبلغ ٣,٥٪، تليها دولة الكويت وبمعدل ٣,٢٪، وجاءت دولة البحرين في المرتبة الثالثة بمعدل تضخم بلغ ٢,٨٪ ثم دولة قطر بنسبة ٢,٧٪، وفي دولة الامارات العربية المتحدة بلغ نحو ١,٦٪ خلال العام ٢٠١٦م.
- سجل معدل التضخم في السلطنة – سنة الأساس ٢٠١٢م- ارتفاعاً بنسبة ١,١٪ عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو١,٠٪ في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة النقل بنحو (١,٦٪)، ومجموعة التبغ بنحو (٥,٩٪)، ومجموعة التعليم بنحو (٢,٩٨٪)، ومجموعة الصحة بنحو (١,١٪). كما سجلت أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، ومجموعة المطاعم والفنادق، ومجموعة السلع الشخصية المتنوعة والخدمات، ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة المنزلية الاعتيادية ارتفاعاً لم يتجاوز ١٪.
- في المقابل، انخفضت أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنحو ١,١٨٪، ومجموعة الاتصالات بنحو ٠,٤١٪، ومجموعة الثقافة والترفيه بنسبة ٠,٣٨٪، ومجموعة الملابس والاحذية بنحو ٠,١٨٪ خلال عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

٣١,٥٪

الارتفاع في أسعار وقود السيارات في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (١٤): التغير في المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (٪) لعام ٢٠١٦م

١-المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	١,٢-
٢- التبغ	٥,٨
٣- الملابس الجاهزه والاحذية	٠,٢-
٤- السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	٠,٧
٥- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	٠,٥
٦- الصحة	١,٢
٧- النقل	٦,٠
٨- الاتصالات	٠,٤-
٩- الثقافة و الترفية	٠,٣-
١٠- التعليم	٣,٠
١١- المطاعم والفنادق	٠,٣
١٢- السلع والخدمات المتنوعة	٠,٢
التضخـــم	١,١

٨. التجارة الخارجية

- انخفض حجم التبادل التجاري بالسلطنة بنحو ٢٢٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو ١٩,٢ مليار ريال عماني مقابل ٢٤,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.
- سجل الميزان التجاري في عام ٢٠١٦م فائضاً بلغ ١,٤ مليار ريال عماني، منخفضا بنحو ٣٨,٣٪ عن الفائض المسجل في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض على انخفاض إجمالي قيمة الواردات السلعية بنحو ٢٠,٢٪ مقارنة بالعام الماضي.

- شهدت الصادرات السلعية-بما فيها إعادة التصدير-انخفاضاً ملحوظاً خلال العامين الماضين حيث انخفضت قيمتها من نحو ٢٠,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م إلى نحو ١٠,٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مسجلة انخفاضاً بنحو ٤٩,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.
- كما انخفضت قيمة الصادرات السلعية بنحو ٢٣,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٥م نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية بنسبة ٢٥,٥٪، وقيمة الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٠,١٪، وقيمة إعادة التصدير بنسبة ٢٠٪ خلال تلك الفترة.
- سجلت قيمة صادرات النفط الخام في عام ٢٠١٦م انخفاضاً بنحو ٢٦,١٪ مقارنة بالعام السابق، لتصل لنحو ٤,٩ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٦,٧ مليار ريال عماني في العام السابق.
- ساهمت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بنحو ٤٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠١٦م لتبلغ نحو ٤,٥ مليار ريال عماني. وقد شكلت المنتجات المعدنية نحو ٢٥,٥٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، تليها صادرات آلات ومعدات النقل بنحو ٢٢,٤٪.
- وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، استحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحو ٤٠,٤٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، والدول الآسيوية غير العربية على نحو ٣٠٪ بينما شكلت الدول العربية الأخرى نحو ١٥,٥٪، ودول الأمريكيتين نحو ٤,٩٪، ودول الافريقية غير العربية بنسبة ٤,٧٪. أما بقية الدول مجتمعة، فقد شكلت ما لا يتجاوز ٤,٦٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في عام ٢٠١٦م.

٤,٩

مليار ريال عماني

قيمة اجمالي صادرات النفط الخام في عام ٢٠١٦م ، منخفضة بنسبة ٢٦٪ مقارنة بالعام السابق.

٥٦,٧٪

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٥٨,٤٪ في العام السابق.

الشكل رقم (١٥) : قيمة الصادرات السلعية حسب اهم الدول المصدرة في عام ٢٠١٦ (مليون ر.ع)

الامارات العربية المتحدة	١١٧٥,٠
المملكة العربية السعودية	٤١١,٦
الصين	٣٨٦,٩
العراق	٢٩٤,٤
الهند	٢٩٣,٣
دول أخرى	١٨٩٣,٨
الإجمالي	٤٤٥٥,٠

٥٧,٣٪

من إجمالي واردات السلطنة السلعية في عام ٢٠١٦م تستورد من الدول العربية.

- بلغت قيمة الواردات السلعية نحو ٨,٩ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ١١,٢ مليار ريال عماني في العام السابق. وشكلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها نحو خمسة واردات السلطنة السلعية (٢١٪) في عام ٢٠١٦م، وتأتي في المرتبة الثانية واردات المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة ١٣٪، ثم واردات معدات النقل بنحو ١٢,٤٪.
- أما بالنسبة للواردات السلعية حسب المنافذ، فقد شكلت واردات السلطنة عبر المنافذ البحرية أكثر من نصف قيمة الواردات السلعية في عام ٢٠١٦م ما نسبته (٥٤,٣٪)، و٣٢٪ منها عبر المنافذ البرية، و١٣,٧٪ عبر المنافذ الجوية.
- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول للسلطنة بالنسبة للواردات، حيث شكلت واردات السلطنة السلعية من دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٦م نحو ٤٨,٨٪ من إجمالي الواردات. وتأتي جمهورية الصين في المرتبة الثانية بنحو ٥,١٪، تليها جمهورية الهند بنحو ٥٪.

الشكل رقم (١٦): قيمة الواردات السلعية حسب اهم الدول المستوردة في عام ٢٠١٦ (مليون ر.ع)

الامارات العربيه المتحدة	٤٣٤٣,٣
الصين	٤٥٥,٤
الهند	٤٤٤,٣
الولايات المتحده الأمريكية	٤١٧,٣
اليابان	٤٠٢,٠
دول أخرى	٢٨٣٧,٩
الإجمالي	٨٩٠٠,٢

٩. ميزان المدفوعات

- تأثر ميزان المدفوعات للسلطنة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع عجز الميزان الكلي للمدفوعات لنحو ٣,٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م نتيجة العجز المسجل في الحساب الجاري. فقد سجل الحساب الجاري للسلطنة عجزا ماليا للعام الثاني على التوالي، حيث ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى نحو ٤,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٤,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى العجز في حساب التحويلات الجارية، إذ بلغ نحو ٣,٩٥ مليار ريال عماني. إلا أن هذا العجز في

التحويلات الجارية كان أقل من العجز المسجل في عام ٢٠١٥م والبالغ نحو ٤,٢٣ مليار ريال عماني.

- بلغ حجم الحساب الرأسمالي والمالي نحو ١,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م منخفضا بنحو ٢,٩ مليار ريال عماني عن العام السابق نتيجة العجز المسجل في حساب الاستثمارات الأخرى والبالغ نحو ٩٩٩ مليون ريال عماني.

١٠. سوق العمل والتشغيل:

- شهد إجمالي عدد المشتغلين في السلطنة في عام ٢٠١٦م ارتفاعاً بنحو ٨,٧٪ ليصل إلى ٢,٣ مليون مشتغل مقارنة بنحو ٢,١ مليون مشتغل في العام السابق. وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو٨٩,٦٪ مقابل ١٠,٤٪ فقط في القطاع الحكومي.
- بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الحكومي نحو ٢٣٣,٧ ألف عامل وعاملة بارتفاع قدره ١,٧٪ مقارنة بالعام السابق، وشكل العمانيون حوالي ٨٣,٩٪ منهم بينما شكل الوافدون نحو ١٦,١٪. والجدير بالذكر أن عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع الحكومي نمت بنحو ١٪ فقط في عام ٢٠١٦م بينما ارتفع عدد القوى العاملة الوافدة بنحو ٦٪ خلال نفس الفترة.
- أما في القطاع الخاص، فقد استمرت فرص التوظيف في التنامي حيث ارتفع عدد القوى العاملة في هذا القطاع بنحو ٩٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بارتفاع بلغ ٨٪ في عام ٢٠١٥م. فقد بلغ هذا القطاع نحو ٢ مليوني مشتغل، شكل العمانيون منهم نحو ١١,٦٪ فقط مقابل ٨٨,٤٪ وافدين.

٨
وافدين
من كل
١٠
مشتغلين في السلطنة في عام ٢٠١٦م هم وافدون.

الشكل رقم (١٧) : معدل تغير القوى العاملة في القطاع الخاص خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦م)

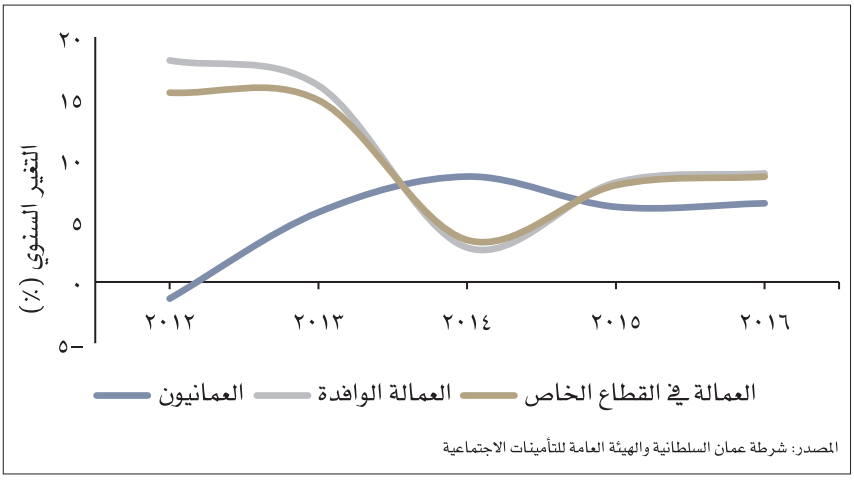

المصدر: شرطة عمان السلطانية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

- المستويات التعليمية للمشتغلين: بلغت نسبة العمانيين المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة المؤهلات الجامعية نحو ٣٤,٩٪ من اجمالي المشتغلين في هذا القطاع في عام ٢٠١٦م .

- في المقابل، فإن ما يزيد على ربع المشتغلين الوافدين في القطاع الخاص (٢٥,٢٪) لا يحملون مؤهلات تعليمية في عام ٢٠١٦م، في حين ما يقارب الثلث (٣٢,١٪) يحملون مؤهلاً تعليمياً أقل من الدبلوم العام.
- العمالة حسب الأنشطة: ارتفع عدد الوافدين المشتغلين في القطاعين الخاص والعائلي في نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنحو ٣٦,٧٪ وذلك في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق. وفي المقابل، انخفضت نسبة العمالة الوافدة في نشاط صيد الاسماك بنحو ٥٦٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.
- بلغت نسبة العمانيون العاملون في نشاط الانشاءات حوالي ٢٤,٤ ٪ من اجمالي العاملين العمانيين في القطاع الخاص المؤمن عليهم في عام ٢٠١٦م.
- العمالة حسب المهن: بلغت نسبة العمالة الوافدة ممن يعملون في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو ٤٧,١٪ في عام ٢٠١٦م، بارتفاع ٦,٩٪ عن العام السابق.
- ارتفعت نسبة العمالة الوافدة في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية بنحو ٢٢,٢٪ في عام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق.
- شكل العمانيون العاملون في المهن الكتابية والهندسية الأساسية والمساعدة حوالي ٤٥٪ من جملة العمانيين العاملين في القطاع الخاص والمؤمن عليهم عام ٢٠١٦م.
- بلغ معدل الباحثين عن عمل في السلطنة في عام ٢٠١٦م نحو ١,٨٪، بواقع ٤٣,٨٥٨ باحث عن عمل نشط وبانخفاض قدره ١٤,٥٪ مقارنة بالعام السابق. وشكل الذكور نحو ٣٦٪ من إجمالي الباحثين عن عمل النشطين مقابل ٦٤٪ إناث. ويتركز ما يقارب من٤٥٪ من الباحثين عن عمل النشطين في ثلاث محافظات – شمال الباطنة، مسقط، الداخلية– ما يقارب ٤٥٪ من إجمالي الباحثين عن عمل.
- بالرغم من ارتفاع عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها من قبل القطاع الخاص في عام ٢٠١٦م نحو ١٤٥ ألف فرصة عمل مقارنة بنحو ١١٥ألف فرصة عمل في العام السابق، إلا أن البيانات تظهر التباين الواضح في توفير فرص العمل للعمانيين مقارنة بالوافدين. فقد بلغ عدد الفرص الوظيفية للعمانيين في القطاع الخاص في عام ٢٠١٦م نحو ١٤ ألف فرصة عمل مقابل ١٣١ ألف فرصة عمل للوافدين.كما بلغ متوسط عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها للعمانيين خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦م) نحو ١٤ ألف وظيفة فقط بينما بلغ متوسط عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها للعمالة الوافدة نحو ٩١ ألف وظيفة.

من المتوقع -حسب الخطة الخمسية التاسعة-أن يبلغ إجمالي الملتحقين بسوق العمل من العمانيين نحو ٢٢٠ ألف فرد خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م)، بمتوسط حوالي ٤٤ ألف سنوياً، ينقسمون إلى ٥٣٪ ذكور و ٤٧٪ إناث.

الشكل رقم (١٨): الفرص الوظيفية التي تم توفيرها في القطاع الخاص* وإجمالي القوى العاملة الوطنية والوافدة (بالألف)

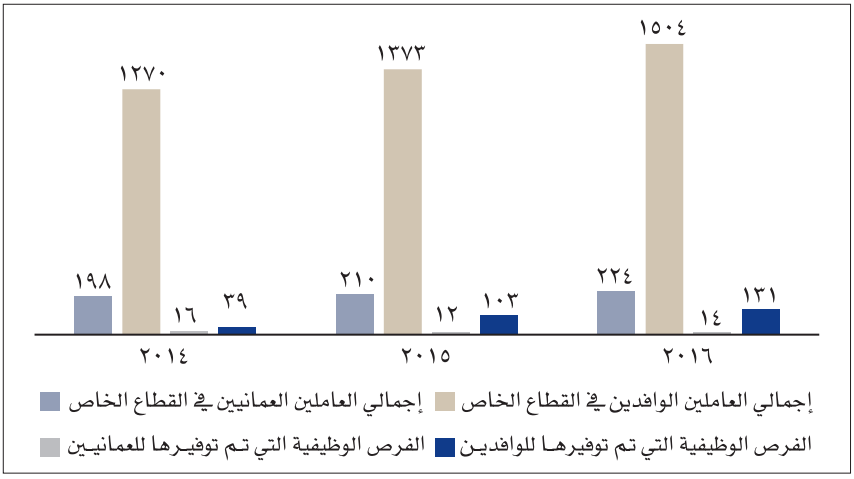

* لا تشمل القطاع العائلي.

@NCSIOman
+968 9145 9145
80076274
www.ncsi.gov.om